

## هل تجرؤ سوريا على تعويم العملة المحلية

### افتقاد النقد الأجنبي والأدوات النقدية للتحكم في سعر الصرف يغذي المخاطر الاقتصادية



تطرح مطالب تعويم الليرة السورية لوقف انهيارها تحديات أمام الحكومة حيث ستمكّن من توازن سعر الصرف مع أسعار السوق السوداء وستعطي إشارات إيجابية حول تحرير الاقتصاد للمجتمع الدولي. لكن أن هذه العملية تحتاج إلى توفير نقد أجنبي كاف لضخه في الأسواق، وهو ما تفتقده سوريا في ظل العقوبات الأميركية فضلا على الافتقار لأدوات نقدية تمكن من ضبط الأسعار وفق قاعدة العرض والطلب.

دمشق - يدور جدل داخل الأوساط الاقتصادية السورية حول احتمال تعويم الليرة بعد أن شهدت انهياراً غير مسبوق يتجاوز سعر صرف الدولار حاجز 4000 ليرة، خصوصاً على إثر انهيار عملة لبنان، الذي يكاد يكون المنفذ الوحيد لسوريا بعد تشديد العقوبات بالزمان مع تطبيق الحكومة لعدد من الإجراءات لتقليل الطلب على الدولار على غرار وقف استيراد بعض المواد.

ويتساءل خبراء حول مدى جراءة الحكومة السورية على القيام بهذه المغامرة التي قد تحقق مكاسب، ولكنها تبقى محفوفة بالمخاطر بالنظر إلى افتقار القوميات الاقتصادية الكفيلة بنجاح العملية، فضلاً عن ضعف دور المصرف المركزي السوري بالنظر إلى محدودية تأثير قراراته في تحديد أسعار الفائدة على أسعار الصرف، واقتصاره على التعامل بين البنوك، فيما تحدد الأسعار الحقيقية من قبل التجار في السوق السوداء.

#### ليرة لا تستجيب لشروط التعويم

حيث لجأ البنك المركزي السوري مؤخراً إلى رفع سعر صرف الدولار للمنظمات الدولية في محاولة لوقف انهيار العملة وتشجيعه زيادة التحويلات الواردة عبر القنوات الرسمية، بهدف تحريك سعر صرف الحوالات وجعله قريباً من سعر السوق السوداء.

كما علقت وزارة الاقتصاد السورية استيراد أجهزة الهواتف المحمولة "حتى إشعار آخر"، في خطوة بررتها الهيئة الناظمة للاتصالات بمنح الأولوية لاستيراد مواد أساسية وسط شح الدولار وتدهور الليرة.

وأوضح محلل اقتصادي في دمشق رفض الكشف عن اسمه، أن "القرار يحسن من سعر الصرف لفترة محدودة، لأنه يقلل الطلب على الدولار من السوق الموازي أو من المصرف المركزي، لكن بشكل مؤقت".

التوازن بين العرض والطلب أمر في غاية الصعوبة، إن لم يكن مستحيلًا. ويواجه المصرف المركزي السوري حالة من الضعف الشديد، جراء محدودية تأثير قراراته بتحديد أسعار الفائدة على أسعار الصرف، واقتصارها على التعامل بين البنوك، فيما تحدد الأسعار الحقيقية من قبل التجار في السوق السوداء.

وبدلاً من الآليات المعروفة في الدول الأخرى لضبط سعر الصرف، وهي غالباً أسعار الفائدة وحجم النقد الأجنبي الذي تضخه السلطات النقدية في الأسواق، فإن محاولات ضبط سعر صرف سوريا تعتمد على إجراءات أمنية عبر منح التراخيص للصرافين، ويرى خبراء أن السلطات بقيت في حدود الحلول الجانبية لأزمة الليرة دون الدخول في الحلول الجريئة والمؤلمة،

من 5 أفراد تتجاوز 700 ألف ليرة (560 دولاراً)، وفق مؤشر تكاليف المعيشة الصادر عن المكتب المركزي للإحصاء السوري بنهاية 2020، نصفها (حوالي 350 ألف ليرة) بالكاد يكفي لتغطية حاجة هذه الأسر للطعام.

وسواء أقدم النظام السوري على تعويم جزئي أم كلي للعملة المحلية، فإنه سيواجه معضلة كبرى في توفير نقد أجنبي كاف لضخه في الأسواق، للحفاظ على استقرار الليرة.

ويتسبب محللون إلى أن الحفاظ على استقرار الليرة سيكون صعباً في ظل عقوبات اتسع نطاقها على سوريا بموجب تطبيق الولايات المتحدة لقانون "قيصر" بدءاً من يونيو 2020.

كما يواجه النظام السوري، جراء العقوبات صعوبات في تدفق السلع من وإلى سوريا، ما يجعل من تحقيق

المواطن السوري، إضافة إلى افتقار النظام لأدوات نقدية تمكنه من السيطرة على أسعار الصرف في ظل العقوبات. على المستوى الاجتماعي وبالنسبة للمواطن السوري، فإن التعويم واسترشاداً بتجارب معظم الدول الأخرى، سيؤدي إلى ارتفاع كبير في أسعار السلع، وبالتالي خروج التضخم عن السيطرة.

ويقدر خبراء الاقتصاد أن معدل التضخم حالياً في البلاد تجاوز 250 في المئة.

في المقابل، فإن متوسط رواتب موظفي القطاع العام ما زالت عند مستوى 50 ألف ليرة شهرياً (حوالي 40 دولاراً بالسعر الرسمي وحوالي 13 دولاراً بسعر السوق السوداء شهرياً)، وهو يعادل ما قيمته 700 ليرة فقط قبل الثورة.

في المقابل، فإن تكاليف المعيشة للأسرة

**التعويم بأهظ الثمن اجتماعياً، إضافة إلى الافتقار لأدوات نقدية للسيطرة على أسعار الصرف**

ورغم ما يمكن أن تحققه الحكومة السورية، من إلغاء دعم السلع وخصخصة عدد كبير من القطاعات والشركات بالعملة الصعبة، إلا أن افتقارها لأدوات التحكم في سوق الصرف بسبب الحصار والعقوبات، يجعل من هذا الاحتمال بعيداً، على الأقل في المرحلة الحالية.

وسجل سعر صرف الليرة السورية منتصف مارس الجاري مستوى متدنياً قياسياً، ليصل سعر الدولار في السوق السوداء إلى 4190 ليرة للشراء ونحو 4250 ليرة للبيع، مقابل ليرة السعر الرسمي لدى البنوك.

## أزمة قناة السويس تزيد من متاعب الاقتصاد العالمي

### التوقف ضاعف أسعار النقل والتأمين وتكاليف الإنتاج والوقود

إفريقيا، وبعيد 140 كيلومتراً عن مدينة كيب تاون و2.3 كيلومتراً عن كيب بوينت.

وتفقد قناة السويس ما بين 12 مليوناً إلى 14 مليون دولار يومياً في شكل إيرادات ورسوم عبور وفق حركة الملاحة البحرية، بحسب تصريحات السبب لرئيس هيئة قناة السويس الفريق أسامة ربيع.

ويعني هذا أن خسائر قناة السويس خلال الأسبوع قد تصل إلى نحو 100 مليون دولار، ما يؤثر على حصيلة القناة

التي تعد أحد أهم روافد العملة الصعبة للاقتصاد المصري.

وخلال العام المالي 2020/2019، حققت القناة إيرادات بلغت نحو 5.6 مليارات دولار، وفق بيانات هيئة القناة، بانخفاض حوالي 5 في المئة عن العام المالي 2018 / 2019.

وشهدت أسعار النفط تقلبات كبيرة خلال الأيام الماضية بسبب توقف الإمدادات المارة بالقناة، وتوقف مرور ما يتراوح بين 1.5 مليون إلى مليوني برميل يوميا، أي أن أكثر من 10 ملايين برميل متوقفة بمنطقة القناة.

وظلت أكثر من 370 سفينة تنقل الحاويات أو سفن بضائع والناقلات المحملة بالنفط مكسدة على طرفي كلا الاتجاهين في القناة.

وارتبطت الأزمة بالتشكيك في قدرة مصر على إدارة الأزمة بعد محاولة عدد من الدول التدخل وتقديم المساعدة في إعادة السفينة إلى مسارها.

وكانت أبرز المحاولات المعلنة عرض تركيا، من خلال وزير النقل والبنية التحتية، عادل قرة إسماعيل أوغلو السبب استعدادها لمشاركة خبراتها لإعادة الملاحة في قناة السويس.

وأكد قرة إسماعيل أوغلو، امتلاك بلاده التجهيزات اللازمة لتأمين سلامة الملاحة ومواصلة التجارة البحرية، خلال يوم أو يومين على أبعد تقدير، في حال وقوع حوادث بحرية وحالات طارئة في جميع السواحل بما فيها مضائقها.

وأفادت هيئة قناة السويس في بيان صحافي الإثنين أن حركة الملاحة عادت تدريجياً إلى طبيعتها، موضحة أن عبور السفن المنتظرة بسبب سفينة

إغلاق قناة السويس خسارة كبيرة حتى بالنسبة إلى شركات إعادة التأمين العالمية.

كما ستعرض شركات النقل البحري لخسائر ضخمة بسبب رسوم مئات السفن، والتأخر في عمليات التسليم إلى التكاليف الإضافية لتعديل المسار وسلوك طريق رأس الرجاء الصالح الذي يضيف 10 آلاف كيلومتر للرحلة الواحدة.

و"رأس الرجاء الصالح" هو طريق بحري يقع جنوب غرب دولة جنوب

القاهرة - ضاعفت أزمة قناة السويس متاعب الاقتصاد العالمي نظراً لتسببها في تعطيل إمدادات الغاز المسال حيث ضاعف التوقف أسعار النقل والتأمين وتكاليف الإنتاج وتكاليف الإنتاج والوقود، وبمسبة 6 في المئة بعد يومين من الحادثة.

من جهتها، قالت وكالة "فيتش" المالية في مذكرة بحثية، الإثنين، إن

تمثلت أزمة إغلاق قناة السويس المصرية أمام الملاحة الدولية، أهم حدث عالمي في الأسبوعين الأخيرين، نظراً إلى الانعكاس المباشر على توقف التجارة العالمية والخسائر التي طالت الجميع، مع تعطل إمدادات أهم ممرات الشحن.

الأسبوع الماضي، أن التوقف يضاعف أسعار النقل والتأمين وتكاليف الإنتاج والوقود، مشيرة إلى ارتفاع أسعار النفط بنسبة 6 في المئة بعد يومين من الحادثة.

من جهتها، قالت وكالة "فيتش" المالية في مذكرة بحثية، الإثنين، إن

**100 مليون دولار قيمة خسائر قناة السويس خلال أسبوع ما يضر بأهم مصادر العملة الصعبة**

وفق البيانات الرسمية الصادرة عن هيئة قناة السويس، يعبر القناة قرابة 24 في المئة من إجمالي تجارة الحاويات العالمية، فيما تستوعب القناة نسبة 100 في المئة من تجارة الحاويات المارة بين آسيا وأوروبا.

كما يعبر القناة حوالي 50 سفينة يوميا، ويتراوح معدل عدد السفن المارة فيها سنوياً بين 17 ألفاً وحوالي 19 ألف سفينة، وتتجاوز عدد السفن المارة فيها 21 ألفاً و400 سفينة في العام 2008، بإجمالي حمولة اقتربت من مليار طن.

ووفق البيانات، عبر القناة ما يزيد عن 19 ألف سفينة في 2020، بإجمالي حمولة بلغت نحو 1.2 مليار طن، وذلك رغم تراجع التجارة العالمية جراء جائحة كورونا.

أفريقيا، وبعيد 140 كيلومتراً عن مدينة كيب تاون و2.3 كيلومتراً عن كيب بوينت.

وتفقد قناة السويس ما بين 12 مليوناً إلى 14 مليون دولار يومياً في شكل إيرادات ورسوم عبور وفق حركة الملاحة البحرية، بحسب تصريحات السبب لرئيس هيئة قناة السويس الفريق أسامة ربيع.

ويعني هذا أن خسائر قناة السويس خلال الأسبوع قد تصل إلى نحو 100 مليون دولار، ما يؤثر على حصيلة القناة

إغلاق قناة السويس خسارة كبيرة حتى بالنسبة إلى شركات إعادة التأمين العالمية.

كما ستعرض شركات النقل البحري لخسائر ضخمة بسبب رسوم مئات السفن، والتأخر في عمليات التسليم إلى التكاليف الإضافية لتعديل المسار وسلوك طريق رأس الرجاء الصالح الذي يضيف 10 آلاف كيلومتر للرحلة الواحدة.

و"رأس الرجاء الصالح" هو طريق بحري يقع جنوب غرب دولة جنوب

القاهرة - ضاعفت أزمة قناة السويس متاعب الاقتصاد العالمي نظراً لتسببها في تعطيل إمدادات الغاز المسال حيث ضاعف التوقف أسعار النقل والتأمين وتكاليف الإنتاج وتكاليف الإنتاج والوقود، وبمسبة 6 في المئة بعد يومين من الحادثة.

من جهتها، قالت وكالة "فيتش" المالية في مذكرة بحثية، الإثنين، إن

تمثلت أزمة إغلاق قناة السويس المصرية أمام الملاحة الدولية، أهم حدث عالمي في الأسبوعين الأخيرين، نظراً إلى الانعكاس المباشر على توقف التجارة العالمية والخسائر التي طالت الجميع، مع تعطل إمدادات أهم ممرات الشحن.

الأسبوع الماضي، أن التوقف يضاعف أسعار النقل والتأمين وتكاليف الإنتاج والوقود، مشيرة إلى ارتفاع أسعار النفط بنسبة 6 في المئة بعد يومين من الحادثة.

من جهتها، قالت وكالة "فيتش" المالية في مذكرة بحثية، الإثنين، إن

سواحل مصرية تنجح في تعويم السفينة

